سكانها يطالبون بشمول جميع مناطق العاصمة بالخدمات البلدية

بغداد تحتفل بعيد تأسيسها.. مع تحسن أمني ملحوظ وانحسار العمليات المسلحة

بغداد / الوكالات

أزيلت العديد من الحواجز الكونكريتية التي كانت تقطع بغداد قبيل الاحتفال السنوي بميلاد العاصمة، وفتحت العديد من الشوارع وعادت بعض حياة الليل للمدينة مع التحسن النسبي في الأمن ، لكن المدينة ماتزال تعيش في ظلمة متقطعة ومازالت الخدمات البلدية ضعيفة . أحلام بكر/ موظفة من سكنة الأعظمية وصفت انعكاسات التحسن الأمني على الحياة اليومية في منطقتها التي كانت تعتبر "ساخنة " الى وقت قريب، وقالت "أصبح بأمكاننا التسوق بهدوء ودون خوف وصرنا نتجول في الليل ونزور معارفنا ونعود في وقت متأخر"، وتضيف "تمكنا اخيرا من معاودة السير في الشوارع والقيام بزيارات والتسوق،حتى وقت متأخر من الليل".

لكن الموظفة الشابة توقفت عند الخدمات ووصفت الخدمات البلدية بأنها "رديئة " لكنها توقعت أن تشهد الأيام القادمة اهتماما أفضل "لأن هناك حركة إعمار قد بدأت".

وفي الوشاش بدأ تحسن نسبي وقالت عنه ربة البيت مريم عامر "تحسن الوضع الامني نتيجة لتحجيم دور الجماعات المسلحة التي كانت تفرض علينا نمط وشكل الملبس" ، لكنها بينت بأن هذا التحسن "يقتصر على ساعات النهار"، " فخلال الليل يعاود المسلحون عمليات التخويف والاغتيال حالما يبدأ الظلام ، لذلك نختبيء في بيوتنا". ووصفت مريم الواقع الخدمات بانها "سيئة وشبه معدومة.. وحتى اللحظة لم نر أية بادرة اعمار وخدمات حقيقية في المنطقة".

في المنصور تحسن الوضع الأمني نسبيا كما قال الكاسب علي عباس بعد ضرب الجماعات المسلحة وزوال السيطرات الوهمية واجتماع الكلمة بين العشائر، لكن هذا التحسن لم يشمل المنطقة ككل فمازالت المنطقة مقسمة الى قسمين" قسم تحت سيطرة المسلحين والاخر تحت سيطرة قوات الامن". وتبعا للأمن فإن الخدمات ، كما يقول علي عباس مقسمةأيضا الى قسمين "ففي المناطق التي تقع غرب المنصور ماتزال تلال النفايات،في حين يشهد الجانب الشرقي خدمات لابأس بها بسبب سهولة حركة عمال الخدمات. لكن الكهرباء لاتزال في حدود ثلاث او اربع ساعات يوميا".

الناطق المدني باسم خطة فرض القانون تحسين الشيخلي ،شدد على ان "تحسن الخدمات مرتبط بتحسن الوضع الامني "مشيرا الى تزايد الحاجة للخدمات في عدد من المناطق بعد عودة العوائل المهجرة اليها ،وقال"الخدمات في تحسن طالما هناك متابعة جدية من قبل الاجهزة المعنية."

وان كانت المناطق الساخنة قد شهدت تحسنا نسبيا في الوضع الامني ، فان بعض المناطق في وسط وشرق بغداد اشرت تراجعا في الوضع الامني لصالح تحسن نسبي في الخدمات وبالاخص الكهرباء .

ففي حي الصناعة يقول الموظف المتقاعد يوسف بنيامين "الاوضاع الامنية ساءت مع بدء الدوام الدراسي. فالجامعة التكنولوجية القريبة منا تشهد بين فترة واخرى محاولات تفجيرية، ولذلك قام الجيش بتطويق المنطقة منعا لاي محاولات تستهدف الطلبة". ويخلص بنيامين "صحيح لاتوجد عمليلت تصفية واختطاف ، لكننا نشعر أننا في سجن".

على خلافه رضيت ربة البيت مارلين بتحسن الكهرباء في "سجنها الكبير"، وقالت "الكهرباء تحسنت نوعا ما وتستمر الى اكثر من عشر ساعات بعد ان كانت تنقطع تماما ولمدة أيام ،وخدمات التنظيف لابأس بها طالما إننا ندفع مبالغ نقدية لعمال الخدمة".

مقابل ذلك أجبرت أم مريم ،كحال العديد من النساء،ابنتها البالغة من العمر ١٢ سنة لملازمة المنزل وترك المدرسة "خوفا من الاختطاف والقتل، وتقول ام مريم ، وهي من منطقة بغداد الجديدة "منطقتنا كما هو معلوم لدى الجميع تعد مركزا للجماعات المسلحة، وتكثر فيها عمليات الاختطاف والسرقة، ولكوني لااملك في هذه الدنيا غير ابنتي مريم ،فقد خفت من ارسالها هذا العام للمدرسة وهي الان في البيت".

تحسن الوضع الامني النسبي انعكس على اصحاب المحال التجارية الذين صاروا يفتحون محالهم لساعات متاخرة من الليل. فقد فتح الشاب العشريني (زيد) محله لبيع الملابس في شارع فلسطين أسوة محالنا أخرى في نفس الشارع وقال "بعد فتح الشارع أصبحت حركة التسوق والتجارة جيدة، فالمارة يتجولون براحتهم ودون خوف ، و بدأنا نعوض ما كنا نخسره نتيجة غلق محالنا مع غروب الشمس ، ونتيجة لانعدام الحركة بوجود الحواجز"، وتمنى زيد ان يعقب التحسن الامني تحسن في الكهرباء وقال"الخدمات وبالاخص الكهرباء ليست جيدة ،وان كانت افضل مقارنة بالسابق، فالحركة في الاسواق والمحال تحتاج الى توفير انارة افضل".

ويبدو الحال في الكرادة، أفضل ، ووصفه صاحب محل كهربائيات "هناك تحسن امني ملحوظ ،فحركة التبضع تبقى حتى الساعة العاشرة ليلا، بينما قبل أشهر نغلق بحدود الساعة السادسة عصرا".

بين التحسن النسبي ، والخوف المستقر في النفوس وبين تلكؤ الخدمات يحتفل البغداديون بعيد مدينتهم، والعراقيون جميعا بهذا التقليد الذي يعود الى زمن الخلافة العباسية. الباحث التاريخي د.علي النشمي وصف الاحتفال في عصر بغداد الذهبي "كان الاحتفال يتم بمظاهرة كبيرة يلتقي خلالها الخليفة بالناس والرعية في مهرجان فرح كبير".

يبدو مثل هذا الاحتفال الآن شبه مستحيل في هذه الظروف الأمنية القلقة.. بسبب الخطر في التجمعات، فاقصى مايريده البغدادي القديم (أبو رياض- ٨٢ عاما) بعيدا عن المهرجانات "أن يستمر التحسن الأمني ويتثبت، ومعه تتحسن الخدمات "هذا هو أفضل احتفال بمدينتنا".

في الحدث

افتنام المزاج الرائق

تقتضي حلحلة بعض الازمات مزاجا شعبياً رائعاً، ذلك ان حالة الاسترخاء الجماهيري التي يوفرها هذا المزاج، تسهم بشكل كبير في تذليل العقبات التي تعترض الحلول المطروحة لبعض الازمات، وزيادة مساحة القبول الشعبي بالمبادرات التي قد تطلقها الاطراف المتأزمة بغية ايجاد حلول للازمات او التخفيف من حدتها، فضلا عن احتمال حمل الاطراف الاخرى على تليين مواقفها المتصلبة، وتقديم بعض التنازلات من دون ان يشكل ذلك تراجعاً او خسارة في ذهنية القواعد الجماهيرية للقائمين بها.

جليل وادي

المناخ السياسي الرائق يوفر للاطراف المتأزمة فرصة التخلص من الحساسية السياسية التي تمنعها في كثير من الاحيان من الاقدام على خطوات ايجابية باتجاه الخصوم، تحسباً من الكيفيات التي تفهم بها هذه الخطوات من الاطراف الاخرى، والحذر من الاصطدام بمواقف قواعدها الجماهيرية، ذلك ان المواقف الجماهيرية المتشددة ازاء قضايا او مسائل بعينها تشكل عامل ضغط على قياداتها بما لا يتيح لتلك القيادات المرونة الكافية التي يقتضيها العمل السياسي، بخاصة ان الوصول الى حلول لبعض الازمات لا يعني بكل الاحوال قبولها جماهيريا، وبذلك لن تحد تلك الحلول من غلواء بعض الاوساط الشعبية المتشنجة، كما لن يمنعها من ممارسة ما تراه مناسباً من افعال بما في ذلك الاعمال العنيفة ضد خصومها.

> ومع ان البلاد قد مرت خلال مسيرة التأزم المستديمة بحوادث ومناسبات كان فيها المزاج الشعبي رائقاً بحدود ليست ضيقة ، يمكن الجزم معها ان الجماهير كانت مستعدة نفسياً للقبول بمبادرات وطنية من شأنها تحقيق انفراج معين بالوضع السياسي

وعليه يفترض بالناشطين السياسيين اغتنام المناخات الهادئة لطرح مبادرات وطنية تحفظ ماء وجه الاطراف التي يبدو انها خاسرة في حالة التأزم، وتوجد لها مخرجا مما وضعت نفسها فيه من مواقف يصعب عليها التراجع عنها.

ومع ان البلاد قد مرت خلال مسيرة التأزم المستديمة بحوادث ومناسبات كان فيها المزاج الشعبي رائقاً بحدود ليست ضيقة، يمكن الجزم معها ان الجماهير كانت مستعدة نفسياً للقبول بمبادرات وطنية من شأنها تحقيق انفراج معين بالوضع السياسي، ومعالجة الخدوش التي طالت النسيج الاجتماعي ومناقشة قضايا حساسة ظلت حتى اللحظة موضع جدل وتناقض في كيفية معالجتها بين الاوساط الجماهيرية، فضلا عن التخفيف من حالات التذمر السائدة جراء التراجع الملحوظ في ميادين الامن والاقتصاد والخدمات وغيرها، او على اقل تقدير التخفيف من حدة الازمات، بما يتيح للاطراف السياسية خفض سقف مطالبها، وعدم الذهاب بالازمات الى حدودها القصوى، بخاصة تلك الازمات التي انعكست سلباً في الشارع العراقي، بما مكّن الجماعات المتشددة من اغتنامها وترجمتها الى اعمال عنف راح ضحيتها الالاف من المواطنين الابرياء، ومع ذلك لم تشهد الساحة السياسية من جميع الاطراف الفاعلة فيها اية مبادرة يمكن وصفها بالموضوعية والعملية التي يعبر فيها مطلقوها عن نواياهم الصادقة بتخليص العراقيين من المحنة التي هم فيها.

وقد نسيت او تناست تلك الاطراف ان اطلاق المبادرات في اجواء الاسترخاء يزيد من التفاعل الجماهيري الايجابي مع العمل السياسي، ما يسهل مهمة الجهات المختصة في التصدي للتحديات الاستراتيجية التي تواجه البلاد، ذلك ان افتقاد الاسناد الشعبي اثناء مواجهة التحديات يقلل من فرص التقدم مهما كان حجم الاستعدادات المتخذة.

ويدرك الجميع ان المزاج الشعبي الرائق ليس حالة مستديمة، ذلك ان توالي الازمات كفيل بتعكير صفو هذا المزاج، والانتقال الى مستوى التوتر والانفعال، الامر الذي يقود به الى زيادة حدة الازمات بدلا من حلحلتها وتخفيفها، وتقليص احتمالات القبول الشعبي بالحلول التي يمكن ان تتوصل اليها الاطراف المتأزمة.

وبهذا الصدد سادت الشارع العراقي خلال هذه المدة حالة تفاؤل واضحة جراء التحسن الامني في مناطق عديدة من البلاد، يفترض بالاطراف السياسية الفاعلة اغتنامها واطلاق مبادرات وطنية متبادلة لاخراج البلاد من الازمة الخانقة التي تمر بها.

الرئاسة تشدد على اصدار مرسوم لتنفيذ الاحكام

الدباغ: الحكومة تدرس تخفيف الحكم عن المدانين في قضية الأنفال لدعم المصالحة الوطنية

بغداد/المدى

قال الناطق الرسمي بأسم الحكومة علي الدباغ، إن الحكومة تدرس طلب تخفيف الحكم عن بعض المدانين في قضية الأنفال لدعم المصالحة الوطنية، بشرط ألا يتم "خرق القانون". فيما جدد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي القول بأن تنفيذ أحكام الإعدام على المدانين تقتضي إصدار "المراسيم الجمهورية".

وشدد الدباغ، في بيان صدر عن مكتبه الثلاثاء، على تمتع المحكمة الجنائية العليا "باستقلالية تامة.. حتى عن مجلس القضاء الأعلى والسلطة التنفيذية"، واضاف أن المحكمة الجنائية "أصدرت حكمها فيما يخص المدانين بقضية الأنفال، وأن السلطة التنفيذية أمام أمر قضائي واجب التنفيذ".

وقررت المحكمة الجنائية العراقية العليا، في حزيران الماضي، إعدام ثلاثة من المتهمين في قضية الأنفال، وهم: علي حسن المجيد، ووزير الدفاع الأسبق سلطان هاشم أحمد، ورئيس أركان الجيش الأسبق حسين رشيد التكريتي. كما قضت المحكمة بالسجن مدى الحياة على المتهمين صابر الدوري وفرحان مطلك الجبوري، وبرأت طاهر توفيق العاني.

وقال الدباغ إن "موضوع المطالبة بتخفيف الحكم عن بعض المدانين تحت عنوان المصالحة الوطنية، هو مطلب تدرسه الحكومة، وأن رئيس السلطة التنفيذية (أي رئيس الوزراء نوري المالكي) لايمانع من ايجاد مخرج قانوني بتخفيف الحكم.. بشرط أن لايتم خرق القانون"، وإستطرد قائلا "لأن ذلك سيكون سابقة خطيرة، حتى مع الإقرار بحسن نية مقاصد ومشروعية مطلب تخفيف الحكم".

وكان بعض المسؤولين والسياسيين طالبوا بتخفيف الحكم على المدانين في قضية الأنفال، خاصة الضباط منهم وعلى رأسهم وزير الدفاع الأسبق سلطان هاشم، على اعتبار أنهم "ضباط مهنيون" كانوا ينفذون تعليمات وأوامر قياداتهم العليا.

لكن بيان الدباغ ابدى تخوف الحكومة من "أن يصبح هذا الأمر (تخفيف الحكم) سنة، تؤدي إلى فتح أبواب لتخفيف أحكام ليست من حق رئيس الوزراء ولا من حق مجلس الرئاسة، كما هو منصوص عليه في الدستور الدائم وقانون المحكمة الجنائية العليا".

ودعا البيان الأطراف غير العراقية إلى أن " تنأى بنفسها عن أمر عدم تسليم المدانين"، مشددا على أن رئيس الوزراء "هو رئيس السلطة التنفيذية، وهو من يزن أمر تخفيف الحكم بميزان احترام سيادة القانون".

من جهته، رد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي على الإتهامات الموجهة إلى رئاسة الجمهورية بخرق الدستور لعدم موافقتها على تنفيذ الأحكام في حق المدانين بقضية الأنفال، بالقول أن تنفيذ تلك الأحكام "لا يتعلق بالجهة المكلفة بسجن أو تسليم المدانين (في إشارة إلى القوات الأمريكية التي تحتجز المدانين)، بل يتعلق باستكمال الإجراءات الشكلية لتنفيذ الحكم"، واوضح عبد المهدي، في بيان اصدره مكتبه الثلاثاء، أن استكمال تلك الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الحكم يكون "بإصدار مرسوم جمهوري (يصادق على التنفيذ) استناداً إلى رأي الجهات الدستورية والقانونية العراقية المكلفة بذلك، بموجب الدستور والقانون، والتي يجب العودة إليها، وليس إلى غيرها إطلاقاً.. مهما كانت مكانته التشريعية أو التنفيذية أو القضائية".

وكان مكتب نائب رئيس الجمهورية يرد بذلك على ما نشر في صحيفة عربية دولية من أن الرئاسة لن تصادق على إعدام المدانين في قضية الأنفال، وأنها تنوي التخفيف أو العفو عن وزير الدفاع الأسبق سلطان هاشم.

واوضح البيان أنه "لم تعرض على رئاسة الجمهورية الأحكام الصادرة من المحكمة الجنائية العليا الخاصة في قضية الأنفال"، وتساءل قائلا "فكيف يمكن أن يقال إن الرئاسة امتنعت عن المصادقة على تنفيذ الأحكام..؟".

وردا على الإتهامات التي وجهتها أطراف إلى رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه خرق الدستور عندما صادق على إعدام صدام، دون أن تكون له صلاحيات دستورية للمصادقة على قرار تنفيذ الإعدام، لفت عبد المهدي إلى أنه "عندما لم يتطلب الأمر مرسوماً جمهورياً، نظرا لغياب المواد الخاصة بالتنفيذ، في قضية الدجيل فإن الإجراءات استكملت بتصديق هيئة التمييز، ثم بتوجيه رسالة من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الوزراء التي وقعت على أمر التنفيذ، وهو ما جرى فعلاً".

وتابع قائلا "أما الآن، وطالما لم يصلنا رأي آخر من الجهات المختصة بالتفسير، فإن استكمال الإجراءات الشكلية تقتضي إصدار المراسيم الجمهورية" قبل تنفيذ أحكام الإعدام على الثلاثة المدانين في قضية الأنفال. واضاف "هذا ما تقيدنا وسنتقيد به، أما المغالطات والمزايدات والإجتهادات غير الدستورية والقانونية فيجب أن لا تبعدنا عن جادة الصواب والقانون".

الآلاف يتوافدون على مدينة النجف لاحياء ذكرى استشهاد السيد الصدر

النجف /عامر العكايشي

قال مصدر في التيار الصدري ان آلاف المواطنين بدأوا بالتوافد على محافظة النجف منذ صباح امس لاحياء ذكرى استشهاد السيد محمد صادق الصدر اليوم (الخميس) فيما اكد المتحدث باسم محافظة النجف ان اجراءات امنية مشددة ستتخذ بالتنسيق مع مكتب السيد الشهيد الصدر وان منافذ المحافظة الخارجية ستبقى مفتوحة ولن تغلق كالمناسبات السابقة لاظهار الذكرى السنوية بالمظهر اللائق .

واشار قيادي في التيار الصدري فضل عدم الكشف عن اسمه الى ان برنامج الاحتفالية لهذا العام سيتضمن اجراء تشييع رمزي لجثمان الشهيد الصدر ينطلق من جامع فاطمة الزهراء وسط النجف ويتجه صوب مرقد السيد الصدر في مقبرة وادي السلام .

واكد المصدر ان آلاف المواطنين من مختلف المحافظات سيشاركون في ذكرى الاستشهاد وقد بدأ الكثير منهم بالتوافد على المحافظة منذ ساعات الصباح الاولى ليوم امس.

من جهته اكد احمد عبد الحسين دعيبل المتحدث الرسمي باسم محافظة النجف في حديثه لـ(المدى) ان اتفاقاً مسبقاً قد تم مع مكتب السيد الشهيد الصدر في محافظة النجف للتعاون والتنسيق من اجل اظهار المناسبة بالمظهر اللائق .واضاف " اوعزنا الى الاجهزة الامنية في المحافظة ان تكون على درجة عالية من الاستعداد لحماية المواطنين والمحتفلين بالمناسبة من أي خطر او محاولة من قبل اطراف مغرضة لزعزعة امن واستقرار المحافظة وشق وحدة ابناء النجف الاشرف . كما تم الايعاز الى الدوائر والجهات الخدمية كالصحة والبلديات وغيرها بالتواجد قرب الحدث لاداء افضل الخدمات للمحتفلين بالمناسبة ".

وشدد دعيبل بان منافذ المحافظة الخارجية ستكون مفتوحة منذ اليوم وحتى يوم غد لاستقبال المواطنين المحتفلين من مختلف المحافظات ولاجل تسهيل وصولهم ورفع العناء عنهم.

---

١١ نيسان سيكون يومها الحاسم

الفيدرالية العراقية تتعارض مع مشروع ايدن.. ولا علاقة لها بالتقسيم

بغداد / اصوات العراق

صدر مؤخرا كتاب "عراق بمناطقه: دعامات لديمقراطية فيدرالية؟" وضعه بالإنكليزية المختص بالشأن العراقي، الكاتب الدانيماركي ريدر فيسر، بالاشتراك مع الأميركي غارث ستاسفلد. يقوم الكتاب على إشكالية مركزية بصيغة تساؤل مفاده: "هل يكون العام ٢٠٠٨ عام الفيدرالية في العراق؟"

قدم الكاتب ريدر فيسر عرضا سريعا للكتاب إلى الوكالة المستقلة للأنباء (أصوات العراق) يقول فيه أنه مع كل التخمينات عن مآل سياسة "الإندفاع" الأمريكية في العراق، يشارف العديد من المحللين على اعتبار يوم ١١نيسان يوما تاريخيا وحاسما في تقويم عام ,٢٠٠٨فعند ذلك اليوم، ستنتهي التحليلات الدائرة حاليا عن تشكيل كيانات اتحادية جديدة. وهي الفقرة التي أضيفت في اللحظات الأخيرة إلى تشريع الفيدرالية في تشرين الأول أكتوبر من العام ,٢٠٠٦ فابتداء من نيسان أبريل من العام ٢٠٠٨ وما بعده، يعتقد ريدر فيسر، أن خارطة العراق الإدارية ستشهد تغيرا مثيرا.

لقد فهم الغرب،فهما سيئا الصيغ الدستورية والقضائية العراقية الخاصة بتشكيل الكيانات الاتحادية الجديدة، كما يقول المؤلفان. إذ تحت الإطار القانوني الذي جرى تبنيه في تشرين الأول أكتوبر من العام ٢٠٠٦، هناك طريقان يفضيان إلى تحويل أية محافظة قائمة الآن إلى الوضع الفيدرالي: بالاستناد إلى مبادرتين أساسيتين (موافقة عشر ناخبيها أو ثلث أعضاء مجلس المحافظة)، أي أن أية محافظة عراقية يمكن أن تدعو إلى استفتاء عام لتشكيل كيان فيدرالي جديد . يتكون منها لوحدها أو تتحد مع محافظات أخرى ، حيث يمكن ممارسة الطريقين أيضا (باستثناء بغداد).

ويجد ريدر فيسر أن النجاح في إقامة فيدرالية يستدعي تصويت أغلبية بسيطة لصالحها في المحافظات المعنية جميعها ، وهي "عملية معقدة، إلا أنها في النهاية طريقة قائمة على مبادرات شعبية". ويجد الكاتبان أن هذه الطريقة أو النهج تتناقض مع القرار الأخير الذي أصدره مجلس الشيوخ الاميركي بصدد الفيدرالية في العراق، أو ما أشيع عنه بأنه تقسيم، إذ أنه ينطوي على مقترحات بصدد "المساعدة" الخارجية ومؤتمرات نخبة "لمساعدة" العراقيين على تصميم خارطة إدارية جديدة . بعبارات أخرى، يجد الكاتبان أنها خطة لفرض الفيدرالية على البلاد أكملها، وليس "من الأعلى" وحسب، بل من الداخل أيضا.

ويعتقد الكاتب بوجود مشكل آخر ببنية الوضع الفيدرالي في العراق يتصل بمبدأ الفيدرالية الأساسي نفسه: ذلك أن جزءا مهما من التسوية التي جرت في العام ٢٠٠٦ بصدد الفيدرالية تمثل بفكرة هي أن لجنة مراجعة ينبغي أن تضطلع بمراجعة دستور العراق الذي صيغ في العام ٢٠٠٥، وتتضمن امكانية طرح سؤال عما إذا يتوجب تشكيل كيانات فيدرالية في العراق كله بالإضافة إلى كردستان المعترف بها دستوريا (فنظريا، يمكن للعراق أن يظل فيدرالية تناظر الأنموذج الأسباني، مع أوجه شبه بمبادئ التفويض في المملكة المتحدة حيث تتمتع مناطق بعينها فقط بنسبة استقلال واسعة).

على اية حال، لم نشهد حتى هذه اللحظة اجراء ذلك التنقيح الشامل للدستور. نعم، تشكلت اللجنة على وفق الأصول، إلا أن الأطراف المؤيدة لإقامة الفيدرالية في البرلمان العراقي (هي رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق والحزبان الكرديان الرئيسان) وهم يهيمنون على اللجنة وعملها كلية بنسبة تتعدى قوتهم البرلمانية. وبالنتيجة، فان التقرير الذي قدمته اللجنة (الذي وضع بصيغته شبه النهائية في وقت مبكر من صيف العام الحالي) أبرز تشديدا متواضعا للغاية على الحكومة المركزية ولم تقم اللجنة بأية تغييرات بصدد أسس الفيدرالية. والأهم من ذلك أن التقرير لم يكن مكتملا: فحتى المجلس الإسلامي الأعلى وحلفاؤه الأكراد لم يتوصلوا إلى اتفاق بصدد قضية كركوك،الأمر الذي يعني أن كامل عملية المراجعة الدستورية هي الآن في حكم المعلقة.

واليوم، وبعد بقاء أربعة شهور فقط على قيام كيانات فيدرالية جديدة، لا يمكن للمرء أن يعرف ما إذا كانت الأطراف المؤيدة للفيدرالية في العراق تتعمد التباطؤ في القضية برمتها أملا بإقامة الأمر الواقع قبل إجراء أي تصويت برلماني على المضي بمراجعة دستورية. ومن المؤكد أن حكومة المالكي تبدو عاقدة العزم على حماية دستور العام ٢٠٠٥ لأن هذه الوثيقة تشكل أساس ارتقائها السلطة في العراق . ومؤخرا فقط بدأت الإدارة الأمريكية تتأكد من أن أفكار المالكي حول "مصالحة وطنية" ما هي إلاّ مجرد إيماءات (تمثلت بزيارات إلى مناطق سنّية، وتقديم وعود بإجراء تعديلات حكومية) ولا تمس في الجوهر (أي إصلاح دستوري). وعلى الرغم من أن القضية الفيدرالية متنازع فيها حتى في أوساط الأطراف المؤيدة لها ،كالمجلس الإسلامي الأعلى، إلا أن هناك الآن ما يشير إلى أن قادة ربما يحاولون إطلاق مبادرات فيدرالية قبل نفاد الوقت.

ماذا سيحدث في العراق في ١١ من نيسان ٢٠٠٨؟ الكتاب الجديد الذي صدر هذه الأيام بعنوان "عراق بمناطقه: دعامات فيدرالية ديمقراطية؟ (لندن: هرست، نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا) يسعى إلى الإجابة على هذا السؤال من خلال تحليل وجهة نظر السياسة العراقية، فبدلا من التركيز على أولويات السياسة الغربية، يدرس الكتاب العلاقة بين الأرضية الدستورية العراقية التي تنهض عليها الفيدرالية والاتجاهات الإقليمية في السياسة العراقية. ومن خلال تحليل نقدي للفيدرالية في العراق، يرى الكتاب أنه لو سمح للعملية الدستورية أن تسير في طريقها، فستؤمن خارطة العراق الإدارية وبنحو تدريجي شكلا مختلفا تمام الاختلاف عن مخططات تقسيم ثلاثي تجد فكرته الآن تعزيزا في واشنطن. طبعا هناك في العراق مناطق متباينة، لكنها ليست تلك المناطق التي يفكر فيها الغربيون. ففي أجزاء كثيرة من العراق، ببساطة لا يحبذ الناس فيها الفيدرالية، ولا داعي للقول هنا إلى أي مدى تدفع قوى خارجية باتجاهها. لكن يظهر أن صناع السياسة في الولايات المتحدة عازمون على تجنب تلك الحقائق، مفضلين عوضا عن ذلك الضغط على العراقيين باتجاه أنموذج فيدرالي فج اثني طائفي لا سابقة له في التاريخ العراقي. هذا النمط من الطرق المختصرة قد يكون مغريا من وجهة نظر الانتخابات الرئاسية الأميركية التي ستجري في العام ٢٠٠٨ وبروز الحاجة إلى تثبيتات سريعة للوضع العراقي، إلا أن ذلك سيعني للعراقيين نظام حكم مرتجل ومرتبك سيكون مشحونا بالتوترات الداخلية من أول يوم لوجوده.